النماذج الإنتخابية: نحو مقاربة ميدانية لتحليل الأنماط الانتخابية في الجزائر

أ: بارة سمير
أ: ليمام سلمى
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
(الجزائر)

الملخص :

يعتبر موضوع الانتخابات من المواضيع الشائكة والمعقدة، نظرا لأهميتها ودورها في إرساء وترسيخ الديمقراطية الحديثة وتمكين أغلب المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية من خلالها، ولذلك اتجهت الأبحاث صوبها، محاولة لفهم هذه العملية وتحليل متغيراتها، خاصة في ظل الهندسة الديمقراطية والهندسة الديمقراطية كآليات يمكن لها أن تتحكم في سير العملية الانتخابية ونتائجها، أي في التأثير في الأنماط الانتخابية للمواطنين، هذه الأنماط التي تتعدد وتختلف ويستلزم لتفسيرها الارتكاز على أسس علمية، وعليه ظهرت مجموعة من النماذج الانتخابية لتحليل وتفسير الأنماط الانتخابية التي يتقمصها المواطنين من موعد انتخابي لآخر، ولا شك بأن هذه النماذج قد ساهمت وبشكل كبير في تبيان ظهور نمط انتخابي دون آخر، كما أنها مكنت الباحثين من ترجمة للأنماط الإنتخابية إلى عوامل محددة يمكن التحكم فيها من خلال الهندسة الانتخابية، ومن ثم إمكانية التحكم في الأنماط الإنتخابية.

لقد حاولت هذه الورقة دراسة إمكانية تفسير بعض النماذج الإنتخابية للأنماط الإنتخابية لمجموعة من الطلبة الجزائريين قبل الإنتخابات التشريعية 2007م، من خلال طرح استبيان يتضمن مجموعة من الأسئلة، وستحاول هذه الورقة الإجابة على التساؤل الآتي:

في ظل تعدد النماذج الانتخابية هل يمكن التوصل إلى تفسير واضح وشامل للأنماط الإنتخابية للطالب الجزائري ؟ وذلك وفقا للمحاور الآتية:

1. **لماذا الحديث عن النماذج الانتخابية.**
2. **طرح بعض النماذج الانتخابية.**
3. **تفسير هذه النماذج للأنماط الانتخابية للطالب الجزائري.**

أولا: لماذا الحديث عن النماذج الانتخابية:

أحدثت العملية الانتخابية طفرة في العلاقات السياسية (المواطن- السلطة/ المواطن- الحزب/ الحزب- الحزب/ الحزب السلطة/ المواطن- الممثل ....) والمرجعيات الممارساتية للعملية الديمقراطية على اعتبار أنها من الآليات المرسخة للديمقراطية.

إن هذا الدور المتزايد للانتخابات رافقه تنامي متسارع لأهمية الانتخابات في الحياة السياسية عامة وفي العملية الديمقراطية على وجه الخصوص، ويزداد الأمر أهمية وتعقيدا عند الحديث عن دور الانتخابات في عملية التمثيل السياسي، فالحديث عن فعالية التمثيل السياسي يرتبط بالعديد من المعايير الانتخابية، إن على المستوى السياسي نحو (الثقافة الانتخابية، الثقافة السياسية، الحملة الانتخابية، الأعراف السياسية، الأقليات السياسية، النخب السياسية، ....) أو على المستوى الدستوري القانوني نحو (نظام الحكم، القوانين واللوائح والتشريعات، النظام الانتخابي، ....)، وهذه العناصر في الحقيقة هي التي تحدد مدى تمكين الأقليات والمرأة من التمتع من كل الحقوق السياسية التي نادت بها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

إن النظم الجديدة تستند أساسا على تبني ديمقراطية التمثيل، ويمكن القول إن نظام الديمقراطية التمثيلية هو إرث النظام الاستعماري في الدول الإفريقية والجزائر من بينها، وهو بذلك يعد غريبا على التقاليد الأفريقية، ورغم أن نظام الديمقراطية التمثيلية يعيش في أزمة، نظرا للفساد والتلاعبات والخرقات التي يشهدها، فعلى سبيل المثال لو أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية، وهي نظام تعددي، حتى سنة 1960م سنجد أن الكثير من الناخبين الأمريكيين والذين ينتمون إلى أصول إفريقية غير مؤهلين للتصويت، وحتى اليوم هناك أقليات في الولايات المتحدة الأمريكية مستبعدة من قضية الإدلاء بأصواتها، وهناك ممارسات سيئة خلال الانتخابات إلى غاية يومنا هذا، وهذه الأزمات من شأنها أن تأثر على فعالية التمثيل السياسي ومصداقيته.

مما سبق ذكره يتعين على الباحث في الانتخابات التسلح بالأدوات المنهجية للتمكن من فهم وتفسير مجريات العملية الانتخابية ونتاجها، ولذلك كان لزاما التعرف على أهم النماذج الانتخابية باعتبارها إحدى الأدوات المفسر للأنماط الانتخابية،.

فالأنماط الانتخابية التي تظهر من موعد انتخابي لآخر والمتغيرة باستمرار لا يمكن فهمها أو تحليلها وتفسيره إلا من خلال التمكن من فهم تلك النماذج والتحكم في متغيراتها، وبهذا الشكل يستطيع الباحث التوصل إلى تفسير دقيق لتشكيل الأنماط الانتخابية واختلافها من ثمة إمكانية التحكم فيها هندستها بالشكل الذي يخدم العملية الديمقراطية.

ثانيا: النماذج الانتخابية:

النموذج ضرورة منطقية ووسيلة تفسيرية تساعد على استخلاص النتائج الصحيحة، تصغيرا للحقيقة في صورة بسيطة متلاحمة تستمد أصولها من الحقيقة، تمثيل مبسط للظاهرة وشامل لها في آن واحد1

إن أهم النماذج المستخدمة في تفسير الأنماط الانتخابية، يجب أن تراعي الاتجاهات التي تتضمنها السلوكات الانتخابية، محاولة تقديم تفسير علمي لها، والتي يمكن أن نستهلها بتلك التي قام بها الباحث "أندري سيغفريد" سنة 1913 وأجرى فيها مقارنة بين خرائط تظهر جيولوجية الأرض ونوع السكن، ونظام الملكية وعلاقتها بالسلوك الانتخابي، تلتها دراسة "بول لازرفيلد" الذي قام بدراسة السلوك الانتخابي عن طريق أسلوب المقابلة لعينة تتكون من 20 فردا، بمناسبة الحملة الإنتخابية لرئاسيات 1940، موضحا كيفية تغير القرار الانتخابي للأفراد بفعل العملية الإنتخابية.

ومن بين اتجاهات تفسير السلوكات الانتخابية نذكر ما يلي:

- الاتجاهات البنائية أو السوسيولوجية التي تركز على تأمل العلاقة بين البناء الفردي والبناء الاجتماعي، والتي تضع الصوت الانتخابي في سياقه الاجتماعي، وتحاول أن تكشف عن تأثير بعض المتغيرات على التصويت، كالطبقة الاجتماعية، واللغة القومية، والدين، والفروق الريفية والحضرية والقبلية.

- الاتجاهات الايكولوجية والتي تربط أنماط التصويت ببعض السمات الأساسية المميزة للمنطقة الجغرافية كالدائرة الإنتخابية.

- اتجاهات منتمية إلى علم النفس الاجتماعي، والتي تربط الاختيارات الانتخابية بالميول أو الاتجاهات النفسية للناخب، مثل الانتماء الحزبي واتجاهاته من المرشحين، وما إلى ذلك.

- اتجاهات الإختيار النفعي، والتي تحاول تفسير السلوك الانتخابي كمحصلة لمجموعة من حسابات الربح والخسارة، والتي يقوم بها الفرد بشكل نفعي وهي الحسابات التي تحبذ درجة الميل إلى اختيارات انتخابية معينة من واقع القضايا المطروحة، والسياسات التي تؤمن بها الأحزاب السياسية المختلفة أو المرشحون المختلفون. [2]

ومن ضمن أهم النماذج المستخدمة في تفسير الأنماط الإنتخابية نذكر:

1. النموذج البيئي:

تشير كلمة بيئة إلى دراسات العلوم الطبيعية وعلم الأحياء وعلم المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية، فالبيئة هي المكان الذي يعيش فيه الإنسان، وتمثل محيط الإنسان الحيوي، ويقصد بها في العلوم الاجتماعية الأنظمة المختلفة التي يعيش فيها الإنسان، مثل النظام الإجتماعي والنظام الاقتصادي ونظام القيم، وشبكة التفاعلات في مختلف جوانب البيئة الاجتماعية، أي أنها جزء من المحيط الإجتماعي والثقافي والمادي، الموجود خارج النظام السياسي. [3]

فهذا الأنموذج يقوم بدراسة العلاقات التفاعلية والترابطية بين المحيط البيئي بكل أجزائه والسلوكات الاجتماعية والسياسية للمواطنين، استنادا إلى الحصيلة المعرفية التي يوفرها المحيط، سواء من جانب مادي أو معنوي.

ويعتبر من أول النماذج المستعملة في تفسير السلوك الإنتخابي، عن طريق المفكر "سيغفريد" الذي يرى بأن الأنموذج الجغرافي الإنساني يمكن من خلاله الحصول والتوصل إلى جذور السلوك

الإنتخابي للمواطن، وانتمائه إلى التجمعات الإنتخابية والأبنية الإجتماعية والوحدة الإقليمية، فقد أوضح عدة علاقات ترابطية بين المزاج السياسي والجغرافية الإنسانية، والتي تؤثر بطبيعة الحال على نوع النمط الإنتخابي.[4]

وينقسم التفسير البيئي إلى التفسير الجغرافي والتفسير التاريخي:

أ. التفسير الجغرافي:

يقوم على إنشاء علاقات ترابطية بين المعطيات الإنتخابية مع متغيرات الوضع أين يظهر السلوك، كما يضع بوضوح وجود (معاهدة) ترابط بين الهيئة الإنتخابية، ونسبة العمال في مختلف المناطق الإدارية[5]، ولهذا فإن عملية التفسير ترتبط بمكان الإقامة والتضاريس والجيولوجيا التي يتميز بها المكان، ومن خلال هذا الأنموذج يتضح تأثير طبيعة تقسيم الدوائر الإنتخابية على السلوك الإنتخابي.

ويتبين انطلاقا من هذا الأنموذج أن السلوك الإنتخابي لسكان الجبال يختلف عن سلوك سكان الهضاب وسكان السهول، ولقد تطور هذا الأنموذج بفضل أعمال "فرونسوا فوجيل François Gogel" في بداية الثمانينات في كتابه "التواريخ الإنتخابية Chroniques Electorales" في ثلاثة أجزاء، وقد بدأت الأبحاث بقيادته حول جغرافيا انتخابات 1945 الفرنسية، إذ أوضح خلالها العلاقة بين الاختلافات الجغرافية للمقاطعات الكبرى مع القانون العام المدني، وكذا الأبنية الاجتماعية للاتصالات الانتخابية (أجهزة الاتصالات)، هذه العلاقة التي أنتجت سلوكات الناخبين، ولم ينفي تأثير هذه السلوكات بالثقافة المحلية والثقافة العائلية (التنشئة الاجتماعية الأسرية) وردود الأفعال الناتجة عن شروط الإنتخابات، إلا أنه يؤكد ضعف العوامل الثقافية القديمة، على فهم وتوحيد أثار أجهزة الاتصالات الاجتماعية، وعجزها عن تفسير ردود الأفعال الإنتخابية أمام الظواهر المصادفة.[6]

ب. التفسير التاريخي:

لقد أدت العلوم السلوكية إلى توجيه الاهتمام الكامل نحو السلوك الظاهر للإنسان، وبالتالي تلاشى الاهتمام بالقيم والاتجاهات الذاتية للفرد، والذي يخضع سلوكه للملاحظة كأداة للدراسة، وأصبحت الوثائق الخاصة، تاريخ الحياة، السيرة الذاتية واليوميات والخطابات...إلى غير ذلك من وثائق وأدوات البحث التاريخي، لا تحظى إلا بقيمة علمية محدودة تماما وفق هذا الرأي، لكن سرعان ما ظهرت نزعات أعادت من جديد مكانة البحث التاريخي، مؤكدة أهمية عالم المعاني والأفكار والقيم الذاتية والتاريخ، بطريقة لا يمكن إنكارها، وفي ثوب جديد تماما، كما يحمل رؤية جديدة للمنهج التاريخي[7]، تربط الحدث بنتائجه بعد أن تتمعن في أسبابه، مما يسمح من الإستفادة من المعطيات التاريخية في تفسير الأحداث المعاصرة وتقويمها.

لذا عند دراسة الإنتخابات لابد من التمعن في تطورها التاريخي، سواء من حيث التنظيم أو العملية أو النتائج أو السلوكات.

وهكذا لابد من الاهتمام بالاختلافات التي تحدث في كل عملية إنتخابية، وبالتالي إن التحليل التاريخي يسمح بالمقارنة بين مجمل السلوكات التي تشهدها العمليات الإنتخابية، وهي عملية توضح أهم المتغيرات المؤثرة في النمط الإنتخابي، عبر محطات إنتخابية مختلفة.*

ويرى "بونل بوا Ponl Bois" رائد هذا النموذج- خلافا لما ذهب إليه "سيغفريد اندري" عندما أكد على أهمية العوامل الجغرافية والديمغرافية، وأغفل متغير العامل التاريخي- أنه لا يمكن تفسير النمط الانتخابي بالتركيز على العوامل الجغرافية والديمغرافية وتجاهل العامل التاريخي، الذي يعتبر من الأهمية بمكان، خاصة أثناء العلم بأن الكتل والمجموعات الاجتماعية والديمغرافية لهما جذورها في التاريخ، ومتأصلة في الماضي ولم تكن نتاج الحاضر بل هي منتوج تراكمات تاريخية، والأمر نفسه بالنسبة للعوامل الجغرافية، فالدراسات تثبت أن التضاريس تتغير من عصر جيولوجي لآخر، وبالتالي فالمجموعات الاجتماعية لم تكن مجردة من الأفكار والتقاليد والعادات التاريخية القديمة الخاصة بمجتمعاتها الأصيلة، وعلى الرغم من أن "سيغفريد اندري" أشار من جانب آخر إلى العامل العرقي والعامل الاقتصادي والاجتماعي الحضاري كميراث للشعوب من شعوب سبقتها، إلا أنه وضعها في نفس الميزان في الحاضر، ولم يعطها الأهلية البالغة التي تتميز بها.

لقد اعتبر "بونل بوا Pon Bois" أن مفتاح الانفتاح السياسي الحاضر هو البحث في الماضي، والمقصود هنا استقراء واستنباط طابع الوقائع التاريخية التي ولدت وأنتجت ثوابت وأبنية عقلية وسياسية راسخة، يمكن الرجوع إليها، لأنها ستنتج من جديد فيما بعد على ميعاد طويل، ولذا استوجب فهم كيف يؤدي حادث تاريخي في بعض السنوات إلى إخفاء العقلية والحقيقة الدائمة والمستمرة والعجز في التفسير.

فالعلاقة التكاملية بين النموذج التاريخي والنموذج الجغرافي تمكن من استنباط واستكشاف أهمية العوامل التاريخية والعوامل الاجتماعية في صياغة وبناء السلوك الانتخابي.[8]

عوائق التفسير البيئي:

لقد أوضحنا أهم الأشكال التي يتخذها النموذج البيئي لتفسير الأنماط الانتخابية، إلا أن هذا الأخير يواجهه العديد من المشاكل والعوائق عند القيام بعملية التفسير من خلاله، إذ قد يتغير هذا السلوك بنفس الوتيرة مع ظاهرة أخرى نعتبرها مفسرة له، لكنها قد تخفي ورائها ظاهرة ثالثة لا ينتبه إليها الباحث، ويكون لها دور هي الأخرى في تفسير النمط الانتخابي، مثال ذلك: انتخاب كبار السن في فرنسا لصالح اليمين لكن في الحقيقة قد لا يرجع ذلك لعامل السن، وإنما مثلا إلى الميل الديني أو الجنس الغالب على تلك الهيئة.

كما أنه من الصعب تحديد نوعية العلاقة القائمة بين النمط الانتخابي والعوامل المفسرة له انطلاقا من استخدام هذا النموذج : هل هي مثلا علاقة سببية؟ ما هو اتجاه تلك العلاقة؟ هل النمط الانتخابي نتاج انتماء اجتماعي لفئة معينة أم العكس؟ أو تبني نمط معين يدخل المواطن في تلك الفئة؟[9]

مثل هذه التساؤلات لا تتوفر لدى التفسير البيئي الإجابات الحاسمة عنها لأنه يغفل الجوانب الاجتماعية والشخصية للناخبين.

2. النماذج الاجتماعية والنفسية لتفسير الأنماط الانتخابية:

أ. نموذج التفسير الاجتماعي والاقتصادي:

ظهر هذا النموذج في سنوات الأربعينات، في أعمال مركز أبحاث جامعة "ميشغن Michigan"، ويعتبر المفكر "بول لزارفلد Paul Lazarfeld" أحد أهم رواد هذا الأنموذج، والذي رأى بأن كل حزب يمثل من خلال طبقة أو مجموعة اجتماعية معينة، والتصويت هنا محدد بالوضع الاجتماعي للناخب، وكذلك دينه ومكان سكنه، وبالتالي يعطي إشارة لاستعداد سياسي لدى الناخب يمكن توقعه.[10]

ولذلك يعتبر الجماعات التي ينتمي إليها المواطن الناخب، عاملا حاسما في تحديد سلوكه الانتخابي، إلا أن هذا التأثير، ليس أكيدا وقطعيا، لأن المتغيرات الاجتماعية العامة لا تقدم سوى احتمالات قوية نسبيا للانتخاب لصالح جهة أو أخرى، كما أن هذا النموذج لا يستخدم السببية، ويكتفي بتوضيح وتبيان العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والنمط الانتخابي من دون تحليل وإثبات.

أما عن أهم متغيرات هذا الأنموذج فهي متنوعة، فمنها ما هو سوسيوديمغرافي كالجنس والسن والإقامة والكثافة السكانية، والتي يتأثر بها النمط الانتخابي، إذ تختلف اتجاهات الرجال عن اتجاهات النساء مثلا، وكذلك نسبة المشاركة لكليهما[11]، كما تختلف ميولات الشباب عن ميولات الشيوخ، والأمر نفسه بين سكان المدن وسكان الأرياف.

كما أن هناك متغيرات سوسيو اقتصادية، تتعلق بإشكالية العمل والانتماءات المهنية ومستوى الأجور في حين تركز المتغيرات السوسيو ثقافية على مستوى التعليم، والانتماءات الطائفية والعرقية والولاءات الدينية إضافة إلى شبكة العلاقات التفاعلية الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأنواع المختلفة من الانتماءات الاجتماعية، وإن كانت تعتبر عناصر مرضية نسبيا لتفسير الأنماط الانتخابية، فإن الطريقة التي تفسر بها تختلف من مجتمع لآخر بحسب التقسيمات الاجتماعية السائدة فيه، اجتماعيا وسياسيا وثقافيا ودينيا واقتصاديا ومهنيا، بالإضافة إلى الثقافة السياسية، والقيم والمعايير السائدة في المجتمع.**

والانتخاب حسب هذا النموذج هو سلوك فردي، ولكنه محدود ومؤطر وموجه بمتغيرات وأطر وعوامل اجتماعية، مثل: الأدوار الاجتماعية والعائلة والآراء الاجتماعية والمجموعات الاجتماعية والفكر السياسي لدى اللجان الاجتماعية والوضعية الاجتماعية.[11]

لقد اهتم هذا النموذج كثيرا بالعوامل الاجتماعية الاقتصادية الثقافية، على حساب عوامل أخرى لا يمكن استثناءها عند الحديث عن الأنماط الانتخابية وتفسيرها، وإن كنا نتفق معه في أهمية العوامل السوسيوثقافية والسوسيوديمغرافية والسوسيواقتصادية، فإنه يجب أن لا نغفل دور البيئة السياسية وتأثير العوامل التنظيمية المتعلقة بالبنية الانتخابية، كما أنه همش دور شخصية الناخب وقناعاته وإدراكه لفعالية العوامل التي يقدمها هذا الأنموذج بالدرجة الأولى، و لذا يجب الاهتمام بهذه العوامل

مجتمعة، الأمر الذي سيؤدي إلى انتقال النمط الانتخابي من سلوك فردي إلى سلوك جماعي، في التشكل بحكم تأثره بعوامل خارجة عن نطاق الفرد، و في التأثير على أساس أن النتائج التي تسفر عنه في النهاية سوف تعزل و تحجب أشخاصا ما أو أحزابا معينة عن الحكم و تولي بدلا لهم أشخاصا وأحزابا جدد.

ب. النموذج النفسي في تفسير الأنماط الانتخابية:

تنسب دراسات هذا النموذج إلى مجموعة من الباحثين من مركز الأبحاث في جامعة "ميشغن" الأمريكية، وقد قام هؤلاء الباحثين بنقد المتغيرات الاجتماعية التي اعتمد عليها "بول لزرفلد Paul Lazarfeld" وزملاءه في تفسير السلوك الانتخابي، محاولين الإجابة على سؤال مركزي كان محور إشكالية الأنموذج النفسي، وهو: لماذا يجب التركيز على الجانب النفسي الفردي للناخب أكثر من انتماءاته إلى الفئات المذهبية (الأيديولوجية) السياسة والاجتماعية، وأكثر من باقي العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وهي عوامل لها دورها الفاعل في تفسير السلوك الانتخابي.

ويرى أصحاب النموذج النفسي، أن التصويت مشروط بتلك الاستعدادات السياسية التي يلقنها الآباء لأبنائهم، وعليه يصبح كل ناخب في مطلع شبابه متعلق ومتمسك نفسيا بشكل ثابت بحزب سياسي معين، وهذه الآلية التي تنطلق من شحن المواطن حتى يصبح متحزبا، من شأنها أن توسع الدور الذي يلعبه الموجه والمربي والقائد القدوة في عملية التنشئة والتكوين السياسي.[***]

فالناخب زيادة على دوره يبدو كمتحزب مؤيد صادق وصريح، وليس كمتشرد متقلب ومتبدل، وقوة استقرار وثبات اختياراته الانتخابية متجدرة ومتأصلة في طبيعة تحزبه، أي من خلال التوجه العاطفي تجاه أحد الأحزاب السياسية، ومن خلال التوجيه والتنشئة الثابتة والمستقرة، والتي تعتبر جزء مكملا لبناء هوية الناخبين.

ولذلك فإن أي معطيات لن تتمكن من تقديم تفسير كامل وواضح للنمط الانتخابي، وبالأخص السلوك الفردي من دون أن تولي أهمية إلى الناخب باعتباره وحدة وهوية ذاتية ونفسية لها توجهاتها وهذه الأخيرة تزود الناخب بمرجعية دلالية مستقرة وواضحة، تعمل على توجيهه أثناء عملية الاختيارات الانتخابية بثقة سياسية.

وعليه فإن نتائج هذه العوامل النفسية على الانتخابات تعمل كمسار حساس مميز، يصفي وينقي نظرة المجتمع الانتخابي، وتصبغ آراءه بآراء المرشحين، ورهاناتهم (وعودهم) الانتخابية، وتمنحهم هوية أحد الأحزاب (بالانتماء إلى احد الأحزاب)، كما تظهر التأييد للمرشحين، كما تعد هذه الاختيارات السياسية الداخلية والخارجية (المعلنة وغير المعلنة) أكثر من كونها أفكارا وآراء سياسية متماسكة ومترابطة فيما بينها، بل هي قناعات داخلية يغذيها الجانب النفسي.

ولقد حددت هذه الدراسات دورة القرار الانتخابي، وعززت ترابطه بالعوامل النفسية، فالناخب الذي لا يفقه شيئا في الأمور السياسية، ولا يعرف أي مرشح، سيكون عليه اختيار أي مرشح، لكن في

ظل الأنموذج النفسي، فإنه سيختار المرشح الذي تحدده ميولاته النفسية، وهنا يكون للعوامل النفسية دورها في تحديد الاختيار الانتخابي.[12]

ولهذا فالنموذج النفسي لا يرجع الأنماط الانتخابية إلى عوامل بيئية أو ظروف تواجد الناخب الاجتماعية، وإنما يرجعها إلى اعتبارات نفسية عميقة، تجعل الناخب يصدر سلوكات من دون وعي كالرغبة في الأمن والحاجة إلى البروز وحب الذات وحب القيادة، أو الإرتياح لأحد المرشحين إراديا أو غير إراديا، والغيرة والعداوة نحو أحد المرشحين، أو الحب والاحترام والتقدير، وكذا الصورة الأبوية والأمومية لأحد المرشحين عند الناخب.[13]

إن هذا النموذج يهتم بدراسة العلاقة بين الانفتاح الفكري لدى الناخب، وتقديره لذاته ودوره عن طريق التصويت في الانتخابات، أي كيف يؤدي المزاج السياسي السلطوي لديه إلى سلوك مؤيد للنظام القائم أو معارض له.

ومن أهم الميكانيزمات النفسية التي تسمح بتفسير الأنماط الانتخابية، آلية الانتساب (الإرتياح) لأحد المرشحين، وبالتالي التصويت لصالحه، وهذا الإرتياح يكون نتيجة العلاقات التي تربط المرشح بالجماعة المرجعية التي ينتمي إليها الناخب، كالفئة المهنية أو الدينية، أو جماعة الرفاق، الحزب السياسي والطبقة الاجتماعية والاقتصادية والأصل الجغرافي والخصوصيات الإثنية والثقافية والتاريخية والفئة العمرية أو الجنس.

وأهم شيء هو أن التفسير النفسي يسمح بدراسة الدوافع النفسية، من خلال التوجه المباشر إلى الناخبين، وسؤالهم لماذا صوتوا أو امتنعوا عن التصويت في الانتخابات، ولماذا اختاروا المرشح (ب) دون المرشح (ج)، ولماذا بقوا أوفياء لأحزابهم أو قاطعوها.[14]

إن هذا النموذج هو عبارة عن عدد من الدراسات الانتخابية المحلية التي أجريت في دول مختلفة وهي: بريطانيا، فرنسا، النرويج، ألمانيا، فنزويلا، في السنوات 1960-1970م، وكل هذه الأبحاث كانت أكثر إدراكا لاستقرار انتخابات على أخرى، وارتباطه بالحملة الانتخابية أكثر من ارتباطه بمحددات أخرى، لأن الحملة الانتخابية تؤثر على نفسية الناخب ومن ثم قراره الانتخابي.

لقد أكدت العوامل النفسية دورها الحاسم والمهم في بناء الأنماط الانتخابية، والتحكم في تحديد الأفضليات السياسية والانتخابية للناخب، من خلال دور الاستعدادات السياسية التي يغرسها الآباء أو دور البيئة الاجتماعية، فالانتخاب هو نتيجة لتفاعل متغيرات عدة، يمكن توضيحها من خلال ما يعرف بنفق السببية للانتخاب، فهذه المتغيرات هي التي تسببت وأوجدت المجال الرحب للانفتاح والانفراج السياسي للمجتمع الذي أدى وساعد على صنع وصياغة قرارات سياسية انتخابية والانتماء لفئات مجتمعية معينة، وإلى أنظمة القيم، والتي أنتجت دراسات سياسية أكثر مباشرة في تفسير النمط الانتخابي (القرابات الحزبية، الإيديولوجيات، والاستعدادات السياسية، الأعمال الحكومية، تأثير الأصدقاء، الحملة الانتخابية، الاتصال السياسي، الإعلام، الظروف الاقتصادية، ونوعية الرهانات والوعود الانتخابية)، كل هذه المتغيرات تعمل على التأثير في السلوك الانتخابي.[15]

ويمكن توضيح هذه المتغيرات في الشكل رقم (04)، والذي يتضح من خلاله أن النموذج النفسي قد ركز وبشكل واضح على العوامل النفسية، التي تتدخل بشكل أو بآخر في بناء شخصية الناخب، والتي يرى بأنها العوامل المحددة لنمط الناخب وتوجهاته، ويرى أن العلاقات العائلية والبيئة الاجتماعية هي العناصر الأساسية والقاعدية التي تتولى تشكيل هذه الشخصية في البداية، مع تدخل عوامل أخرى فيما بعد، و لكن أقل تأثير، وهنا قد أغفل دور مؤسسات التنشئة السياسية الأخرى.

كما أنه من المآخذ و العوائق التي تصادف هذا الأنموذج أن مرتكزاته غير قابلة للقياس، لأنه يرتبط بمجموعة من المدركات والقناعات والميولات والاتجاهات والاستعدادات لا يمكن تحديد تأثيرها بشكل دقيق، و إنما تتوقف عند الوصف، و هنا نحصل على نتائج عامة، لا يمكن تعميمها، لأن توفير نفس العوامل النفسية على مجموعة من الأفراد لا تعني بالضرورة الحصول على نفس السلوكات السياسية الانتخابية.

من أجل التعرف على أنماط الناخبين بشكل أكثر دقة.يفترض هذا النموذج استخدام أسلوب المقابلات والاستبيانات – والتي تواجه هي الأخرى عوائق عدة علمية و ميدانية – ولذلك لا أنفي دور هذا النموذج في تفسير النمط الانتخابي إلا أنني أرى بأنه عاجز عن تقديم تفسير متكامل وواضح.

الشكل رقم (01): نفق السببية للانتخاب

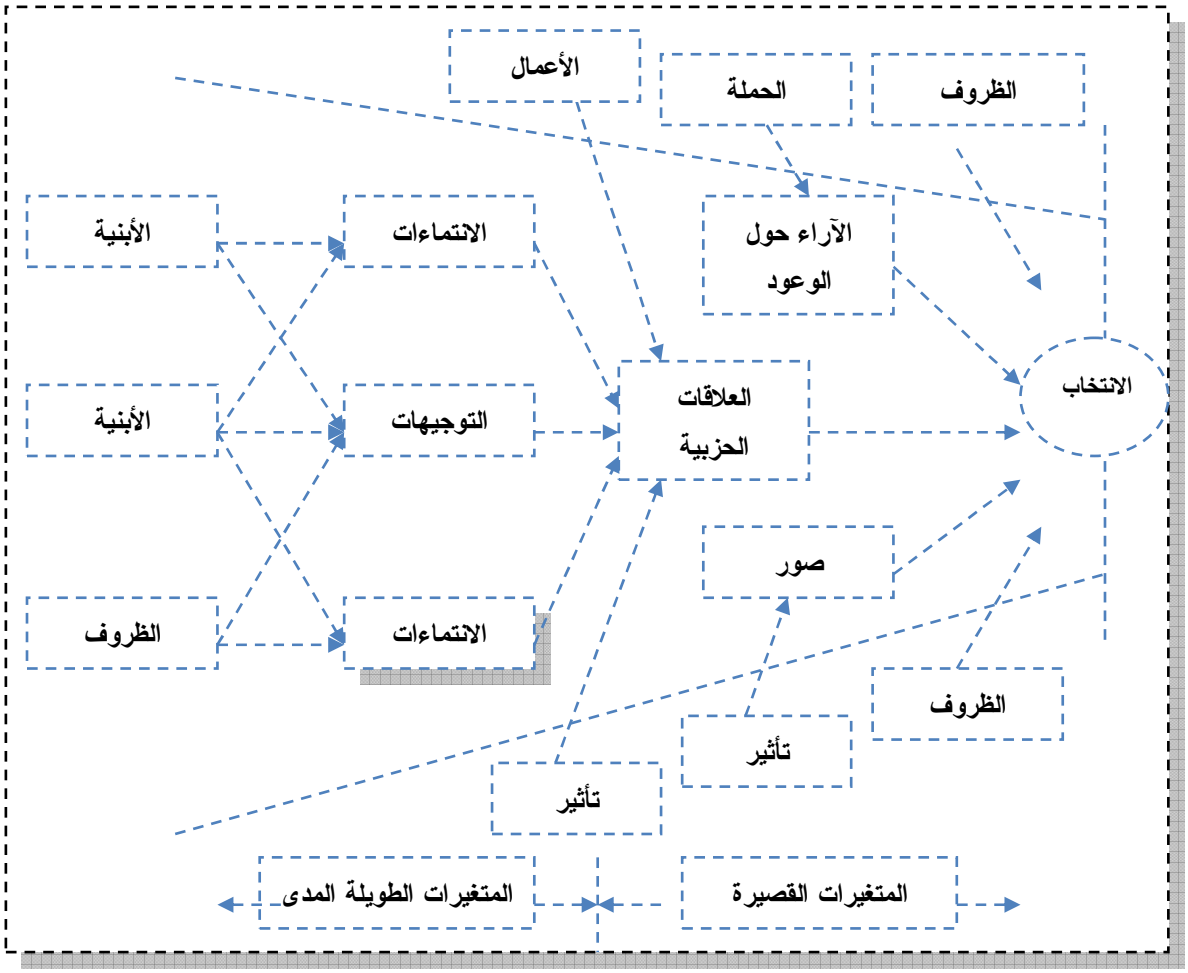

Source: Pascal Perrineau, et dominique Régnée: **Op.Cit**, p 642.

3. النموذج العقلاني في تفسير الأنماط الإنتخابية:

لقد أثبتت الممارسة الإمبريقية العجز الجزئي الذي تتصف به النماذج السابقة على حد سواء، وفي سنوات السبعينات بدأ يظهر توجه الناخبون في استخراج الاختيارات الدقيقة (اختيار النظم الانتخابية الدقيقة) استنادا إلى اهتماماتهم المباشرة، وهذا التقييم تسبب في بناء أنموذج جديد، إنطلق من فكرة مفادها أن النمط الانتخابي دائما عقلاني – باعتماد قواعد نفعية – وهنا نقف عند قراءة نظرية خاصة بالانتخاب ، مؤسسها "أنطوني داونز Anthony Douns" يشرح من خلالها عملية المفاضلة التي يقوم بها الناخبون و يوضح أساسها.

إذ في نهاية الخمسينات اقترح مجموعة من المفكرين تحليل والتفكير في أجال و حدود السير الانتخابي، على أساس أن كل ناخب يسعى إلى تحقيق اهتماماته أثناء قيامه بالانتخاب، على اعتبار أن كل مواطن يجري مجموعة من الحسابات التي يحدد من خلالها المكاسب و التكاليف، ثم يقيم النتائج بمنظور نفعي، و هنا تظهر عملية المفاضلة بين الأحزاب و المرشحين و التي من خلالها يستطيع الناخب حساب النتائج التي يمكن لمرشح ما تحقيقها و مقارنتها مع نتائج باقي المرشحين

والسؤال هنا يتمحور حول من له الاستطاعة على أداء الانتخاب الاستعراضي***، أو الانتخاب الاستشرافي، ويفترض أصحاب هذا النموذج نوع ثالث من الانتخاب يقرر خلاله الناخب بشكل دقيق وعقلاني تحديد وضعيته وهو انتخاب المهمات (المصلحة Vote Interest)، أو يختار الناخب نوعا آخر يوازن فيه بين المصالح الجماعية، وهو ما يسمى بانتخاب التغير(التقلب) الاجتماعي (Vote Socio Tropique). [16]

إن هذا النموذج يفترض أن الفرد على درجة عالية من الوعي بمصالحه وبتراتبيتها وأولوياته وعلى دراية تامة بما يحصل في الساحة الانتخابية، وله معلومات كافية ومتأكد من هدف العرض الانتخابي، وله ضمانات على ذلك من خلال تفحصه لعرض السوق الانتخابي – من برامج ووعود ومعلومات عن المرشحين – مع توفر شرط أساسي و هو أن يكون الناخب ذو مستوى يؤهله للقيام بالتحليل و النقد و التفسير و التمييز، للمفاضلة بين المرشحين التي تمكنه من تحديد الخيار الذي يسمح له ويمكنه من الحصول على الحد الأقصى من المنافع. [17]

وهناك من يطلق على الفرد هنا اسم الناخب الاستراتيجي، الذي يفكر ويخمن في مجموعة من البدائل ويحلل المعطيات المطروحة أمامه ثم يتخذ قراره الإنتخابي. [18]

وفي إطار هذا النموذج تكتسي الحملات الانتخابية وما يتصل بها من اتصال سياسي ودعاية إلى غير ذلك أهمية بالغة، على اعتبار أنها أساس السوق السياسي الانتخابي، وبالتالي يعجز عن تفسير أنماط الناخبين الذين يفتقرون إلى مستوى معين من الثقافة السياسية، وبالتالي عدم القدرة على التحليل والنقد والمفاضلة، كما أنه لا يستطيع تفسير النمط الامتناعي اللاعقلاني، خاصة في ظل حملات الدعاية الإعلامية والسياسية التي ينظمها المرشحون على الناخبين، فيكون من السهل ترويج وتسويق الأفكار لهذه الفئات.

كما أن هذا النموذج يقوم على أساس أن الناخب يختار بشكل عقلاني استنادا لمبدأ المصلحة، وهو بذلك يلغي عامل القناعات، وعامل الولاءات (حزبية، طائفية، مذهبية، عائلية)، ولهذا لا يمكن اعتماده لأنه غير شامل فهو يغفل بعض الفئات، وجزئي لأنه يهمل بعض المتغيرات.

4. نموذج التفسير بالاتجاهات:

يعرف هذا النموذج النمط الإنتخابي كمحصلة لاتجاهات الفرد المعرفية والعاطفية نحو السياسة والأحزاب والمرشحين، ويصنف "Denis Lindom"، هذا النموذج إلى نوعين أساسيين هما: نموذج بين المرشحين عن المرشح المثالي، ونموذج الإلغاء والاختيار المثالي.

1. نموذج بعد المرشحين عن المرشح المثالي:

يقوم هذا النموذج على مبدأ اختيار المستهلك لمنتجات معينة دون أخرى، وينطلق من فرضية أساسية مؤداها أن لكل مواطن في كل مناسبة إنتخابية صورة كاملة وواضحة في ذهنه عن مرشحه المثالي، وسيسعى يوم الإقتراع إلى اختيار المرشح الذي يقترب كثيرا من رأيه، أي من تلك الصورة الموجودة في ذهنه، ويمكن اكتشاف هاته الصورة من خلال تحقيق ميداني، يتم التساؤل فيه عن الصفات التي يرغب الناخبون وجودها لدى ممثليهم أو من سيتم انتخابه، ثم ترتيب هذه الصفات حسب الأهمية، يليها تقييم الناخبين للمرشحين حسب ما سبق، عندها سيكون اختيار الناخب هو المرشح الذي يحوز على اكبر علامة، بعد إجراء محصلة العلامات الخاصة بكل الصفات والأهمية المولاة لكل صفة.

إن المرشح الفائز حسب هذا النموذج هو نتاج عملية رياضية حسابية، تربط بين الأوصاف المثالية التي يرغب فيها الناخب وبين امتلاك أو اقتراب المرشحين الفعليين من تلك الأوصاف.

إن هذا النموذج في الواقع هو تصور ذهني لا أكثر، إذ لم تثبت صحته، كما أنه في حالة ما إذا لم يقترب من الصورة المثالية (التي يبقى مجال الشك مطروح في وجودها) أي مرشح لدى الناخب، فمن يختار منهم في هذه الحالة؟ [19]

2. نموذج الإلغاء والاختيار المثالي:

يرى أصحاب هذا النموذج أن النمط الإنتخابي هو نتيجة لسلسلة من العمليات الذهنية المثالية، في كل منها يتم إلغاء أحد المرشحين، ليبقى في نهاية المطاف مرشح واحد.

ولقد اقترح " وال Wehl" و"ليندون Lindon" عام 1974 نموذج مشابه له، يفترض فيه أن الناخب يجري مقارانات مختلفة بين المرشحين، استنادا إلى معايير محددة، وخلال المقارنة يركز الناخب في بداية الأمر على الجوانب الأكثر سلبية من المعايير المدرجة في المقارنة، كمساوئ بعض المرشحين أو اختلافهم عن مزاجه السياسي، أو وصفهم بالعجز لعدم قدرتهم على حل بعض المشكلات، وهي بداية عملية التصفية عن طريق الإلغاء المباشر لهؤلاء المرشحين، تليها مرحلة جديدة من المقارنة تهتم هذه المرة بالجوانب الأكثر إيجابية من نفس المعايير، ليستخرج في الأخير المرشح الذي تتوفر فيه

المعايير الأكثر إيجابية، وفي حالة عدم توفر هذا المرشح فإن الناخب سيعيد صياغة مجموعة من المعايير الأخرى، التي يفاضل من خلالها مرة أخرى بين المرشحين. [20]

ويبدو أن هذا النموذج أكثر فعالية بالتجربة، من خلال مدى التطابق بين الخيار النظري للناخب وبين خياره الفعلي أو نيته الإنتخابية التي يعلن عنها، ويوضح الشكل الآتي النموذج المثالي لتفسير الأنماط الإنتخابية والمتغيرات التي تتفاعل في إطاره[21].

إلا أن هذا النموذج لم يختلف عن سابقيه من حيث الشمولية والعموم، فمثاليته من دون شك تفترض تمتع الهيئة الناخبة بقدر معين من الثقافة التي تسمح له بتحديد مجموعة المعايير التي يقارن من خلالها، و هو ما قد لا يتوفر لذا جميع الناخبين، كما أنه ترك مجال تحديد المعايير مفتوح ، مما ينتج عنه تضارب، لأن ما هو مثالي عند الناخب (س) قد لا يكون بالضرورة مثالي عند الناخب (ع).

الشكل رقم (02): النموذج المثالي لتفسير الأنماط الانتخابية حسب "Denes Lindon"

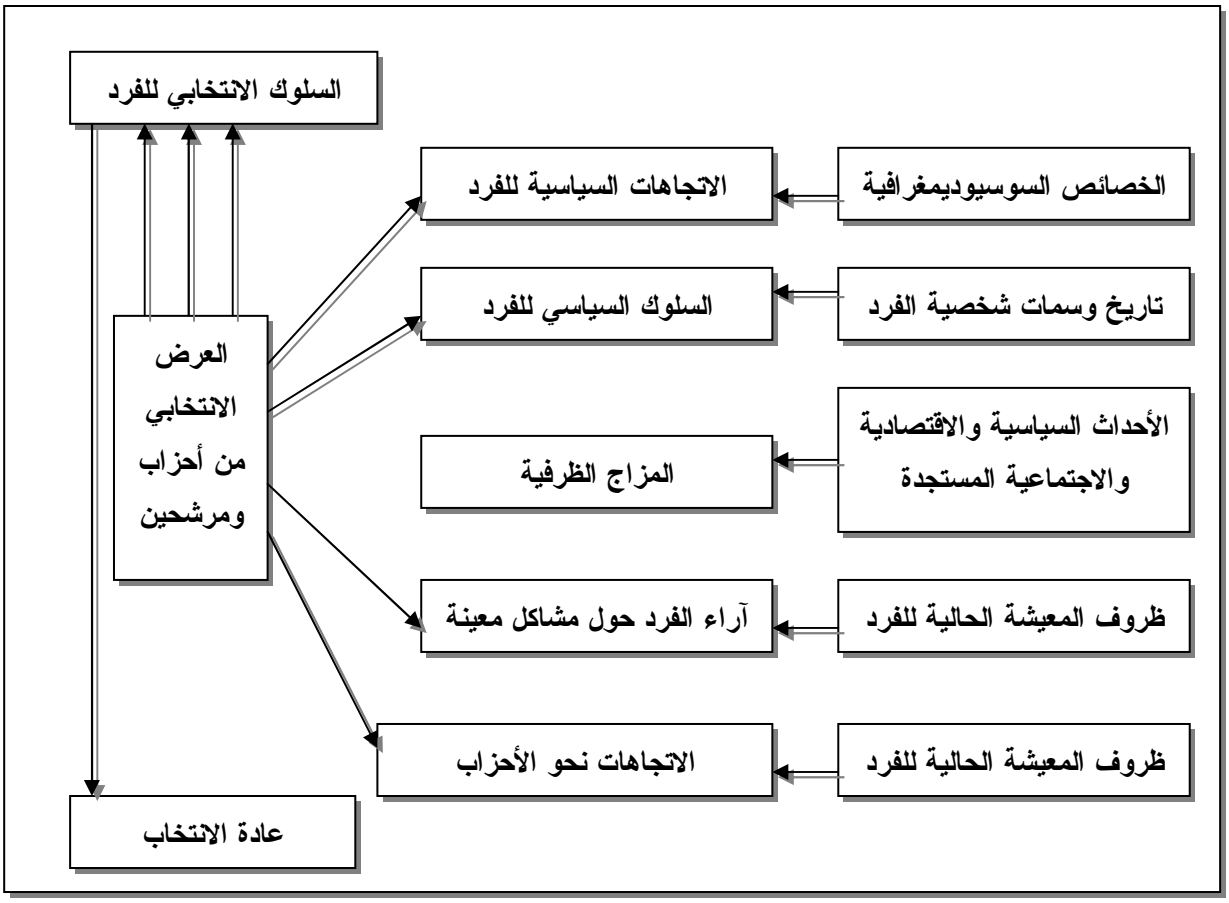

Source: Denis Lindon: **Op.Cit**, p 125

ثالثا: أي النماذج الإنتخابية أنجع لتفسير الأنماط الانتخابية للطالب الجزائري:

تنصب الدراسة في هذا المحور على تحليل بعض بنود استبيان دراسة ميدانية تم إجراءها على عينة من الطلبة الجامعيين بكلية الحقوق بجامعة مولود معمري لإعداد مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تحت عنوان: **أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة في – دراسة**

ميدانية لطلبة كلية الحقوق بجامعة مولود معمري- تيزي وزو- وبعد التأكد من صدق أدوات القياس، وملاءمتها للبيئة محل الدراسة، تم توزيع الاستبيان على العينة الممثلة للمجتمع الأصلي، حيث بلغ عددها 1290 طالبا، وبعد جمع البيانات واسترجاع أغلب الاستمارات (1000 استمارة) التي تم تفريغها لإتمام معالجتها إحصائيا، وذلك باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للدراسة الوصفية.

ففيما يتعلق **بالنموذج البيئي** اخترنا السؤال التالي:

الرقم	العبـــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	درجة الموافقة
01	تعيقك الظروف الجغرافية عن التصويت	1.94	1.23	%63.40	متوسطة

يرى أفراد العينة أن **الطبيعة (التضاريس) الجغرافية** تعتبر بمستوى درجة موافقة متوسطة عاملا يعيقهم عن التصويت، فالمتوسط الحسابي المسجل **(1.94)** ومعامل الاختلاف الذي نسبته **(63.40%)** توضح أن نسبة معتبرة من أفراد عينة الدراسة تعتبر الطبيعة الجغرافية أحد العوامل التي تعيقهم في عملية التصويت، وهي دلالة إحصائية متوسطة، بمعنى أن هناك عدد من أفراد العينة تمنعهم صعوبة التضاريس من الوصول إلى المراكز الانتخابية، ومن ثم عدم الإدلاء بأصواتهم. وهذا يعني أن العامل البيئي مهم تحديد الأنماط الانتخابية وتفسيرها ولكن يبقى عاجزا عن تفسير جميع الأنماط.

أما عن **النموذج الاجتماعي والاقتصادي** فتشير الكثير من الدراسات المتعلقة بالأنماط السياسية عامة والأنماط الانتخابية خاصة إلى أن العامل الاجتماعي والبيئة الحضارية تشكل فواعل هامة في تشكيل وبناء والتأثير على تشكيل النمط الانتخابي للمواطن، لذلك تقترح الدراسة الوقوف عند تأثيرهما:

الرقم	العبـــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	درجة الموافقة
01	يحدد المستوى الاجتماعي للناخب درجة حافزية استجاباته للمواعيد الانتخابية	2.53	1.36	%53.75	متوسطة

فقد رأى أفراد العينة أن **المستوى الاجتماعي** يعتبر أحد العوامل التي تدخل في تشكيل النمط الانتخابي، من خلال درجة الموافقة المتوسطة التي تظهر من النتائج الإحصائية، وعدم الإجماع على فعالية هذا العامل يعني أنه يؤثر في بعض أفراد العينة، أو يؤثر في جميعهم ولكن بدرجة متوسطة.

وفيما يتعلق **النموذج النفسي في تفسير الأنماط الانتخابية**

الرقم	العبـــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	درجة الموافقة
01	إن الانتماء الحالي للوالدين يدفعك إلى الانتخاب	2.24	1.26	% 56.25	متوسطة

يتضح من هذا الجدول أن **انتماء الوالدين** إلى حزب معين لا يؤثر في أنماط الأبناء الانتخابية – حسب عينة الدراسة – إذ أبدت درجة موافقة **متوسطة** حول العبارة التي ترى بأن الانتماء الحالي للوالدين هو أحد الدوافع للانتخاب.

وعند التطرق إلى البرامج الانتخابية وما تتضمنه للتعرف على دور **النموذج العقلاني في تفسير الأنماط الإنتخابية** تم التوصل إلى:

الرقم	العبـــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	درجة الموافقة
01	**ظهور قضايا حساسة (كالتنمية – الأمن – الاستقرار) في البرامج الانتخابية دفعك إلى التصويت**	**3.46**	**1.46**	**%42.19**	**متوسطة**

يتعلق هذا السؤال بمضمون البرامج الانتخابية، من خلال ظهور **قضايا حساسة** كالتنمية والأمن والاستقرار فيها وتأثيرها على تشكيل النمط الانتخابي، فقد أبدى أفراد العينة درجة موافقة متوسطة، تكاد تقترب من درجة الموافقة العالية، والنتائج المحصل عليها تظهر ذلك، بمتوسط حسابي قدره **(3.46)**، وانحراف معياري قدره **(1.46)** ومعامل اختلاف نسبته **(42.19%)**، وهي نتائج ذات دلالة إحصائية متوسطة الموافقة لكنها قريبة جدا من مستوى الموافقة العالية، وهذا يدل على أهمية هذه القضايا لدى أفراد العينة.

ولتفسير الأنماط الانتخابية انطلاقا من **نموذج التفسير بالاتجاهات** تم التطرق إلى:

الرقم	العبـــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	درجة الموافقة
01	**تختار مرشحك في الانتخابات على أساس:** **أ/ مكانة المترشح الاجتماعية** **ب/ وضعيته الاقتصادية الحالة المادية** **ج/ برنامجه الانتخابي** **د/ تاريخه وأقدميته في العمل السياسي** **ه/ كونه الاختيار المفضل لوالديك**	**4.73**	**1.07**	**%22.62**	**عالية**

يظهر جليا خلال المعالجة الإحصائية الوصفية أن أفراد عينة الدراسة تتفق على وجود عامل معين تختار على أساسه المرشح المفضل، إذ يلاحظ أنهم أبدوا موافقتهم بدرجة عالية على هذا السؤال وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.73) وبانحراف معياري (1.07) هذا ما يدل على تقارب آراء أفراد العينة حول هذا السؤال، ويؤكد هذا قيمة معامل الاختلاف (22.62 %)، بمعنى – إجمالا – وجود تجانس في آراء عينة الدراسة حول هذا السؤال، حيث ترى أغلبية أفرادها أن **أساس اختيار المرشح** في الانتخابات هو البرنامج الانتخابي الذي يتقدم به، إذ ذهب (57.25 %) من العينة إلى اعتبار هذا الأخير هو القاعدة التفاضلية التي ينبغي الانطلاق منها، أما الأساس الثاني، وبناء على إجابات العينة

فهو تاريخ المرشح و أقدميته في العمل السياسي، حيث يعتبر (27.8%) منها أن الاختيار إنما يستند إلى مرجعية تاريخية عملية ممارستية تكشف عن ماضي المرشح الذي يعد جزء من تكوينه في المستقبل أي التعرف على حنكة و مراسة المرشح للعمل السياسي الإداري التنظيمي.

ويتجه (6.2 %) من أفراد العينة إلى التركيز على الوضعية الاقتصادية والحالة المادية لكل مرشح في عملية المفاضلة بينهم، أما المكانة الاجتماعية للمرشح فيرى (4.53 %) منهم بأنها جانب يجب أخذه بعين الاعتبار عند الاختيار، ويذهب (4.22 %) من المبحوثين إلى أن اختيار المرشح يستند إلى كونه الاختيار المفضل للوالدين، وعليه يمكن تحديد تراتبية الأسس الرئيسة عند القيام بعملية المفاضلة بين المرشحين فيما يلي: البرنامج الانتخابي للمرشح، تاريخه وأقدميته في العمل السياسي وضعيته الاقتصادية وحالته المادية، مكانته الاجتماعية، كونه الاختيار المفضل للوالدين.

ويمكن أن نرجع النتائج المحصل عليها لعدة أسباب نذكر منها:

1. الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية المزرية، التي امتدت وتواصلت مرحلة طويلة، أُجريت خلالها إنتخابات عدة (محلية، تشريعية، رئاسية) مما أفقدها المصداقية لدى العينة، إلى حد الإقتناع بأن الإنتخابات لن تكون آلية للتغيير.

2. أزمة الهوية*****: وهذه الأزمة خلقت شرخا في أوساط المجتمع أدى في النهاية إلى انقسامات إجتماعية متناحرة بين الرافضة والمؤيدة للعملية الانتخابية.وهو ما أدى إلى إيجاد مواطن لا يؤمن بثقافة الصندوق بشكل كبير، وترسخت لديه ثقافة الخروج إلى الشارع******والتنديد بطرق وآليات أخرى غير الإنتخابات.

1. أن أغلب أفراد العينة يقطنون في الأرياف، وهذه الأخيرة ما زالت تحافظ على عاداتها وأصولها، ولا يزال التماسك الأسري قوي، وهذا يجعل من الأبناء صورا عن آبائهم في الغالب.

2. تعد هذه الفئة من الطبقات المثقفة، وذات مستوى جامعي، أي تتمتع بثقافة سياسية، وبهذا الشكل تكون لها القدرة على الاختيار والمفاضلة بين المرشحين، على أسس واقعية ومنطقية.

3. رغم وجود عدد كبير منهم لا يولي الإنتخابات اهتماما إلا أن هناك نسبة منهم ترى بأن التغيير ينطلق من العملية الإنتخابية، ويمكن تفسير ذلك بأن هذه الفئة آمنت بأن العنف والشارع كآلية وإن كانت تأتي بنتائج فإنها غير أكيدة بالدرجة الأولى، وثانيا لها سلبيات كثيرة تنجر عنها، ولذلك سعت إلى ترسيخ الحل الإنتخابي كآلية للتغيير ينبغي استغلالها واستثمارها.

1. إن الثقافة السياسية التي أشرنا لها سابقا بالنسبة لعينة الدراسة، مكنتهم من التخفيف من حدة الإرتباط بالانتماءات العشائرية والقبلية، والتحرر من الولاءات العائلية، وتحكيم العقل، وإعطاء المفاضلة كمرجعية عملية تبحث عن أحسن الحلول للمستقبل، ولهذا آثارت أن يكون أساس الاختيار بين المرشحين هو البرنامج الإنتخابي الذي يتقدم به.

فالرصيد الثقافي الذي يتمتع به أفراد العينة، يشكل لديهم مرجعية سياسية، لا يمكن للحملات الإنتخابية أن تؤثر فيها بسهولة، لأن حضورهم للتجمعات واللقاءات والدعاية السياسية التي يتعرضون لها،

وتلقيهم للوعود، كل هذه العوامل قد لا تؤثر في الناخب الذي يتمتع بقدر معين من الثقافة السياسية، مما يسمح بالحصول على مخرجات معقلنة، تكون نتيجة عملية حسابات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، ولذى توجه أفراد العينة إلى الإهتمام بعامل البرنامج الإنتخابي كأحد أهم الأسس للمفاضلة بين المرشحين، وذلك بالتصويت للمرشح الذي تظهر في برنامجه الإنتخابي القضايا الحساسة (كالتنمية، الأمن، الاستقرار).

يعود تأثير المستوى الإجتماعي إلى تنوع أفراد العينة، سواء من حيث الجنس أو السكن، ومن دون شك أن مستوياتهم الإجتماعية تختلف، وهذا التأثير للمستوى الإجتماعي، يعني أن الطبقات الإجتماعية تختلف في مشاركتها الإجتماعية، بحسب مرجعياتها الفكرية.

1. وتؤكد لنا الفئة المبحوثة أنها لا تغفل العامل القبائلي الأمازيغي كخصوصية تميزها، إلا أنه لا يعتبر أحد العوامل الهامة والمؤثرة في بناء أنماطهم الإنتخابية كطبقة مثقفة، ويمكن أن نلحظ ذلك في نتائج الإنتخابات الرئاسية 1999 بشكل واضح، إذ أن نتائج منطقة تيزي وزو أوضحت أن الأغلبية منحت أصواتها للمرشح "عبد العزيز بوتفليقة" بنسبة 46.03% ، ولم يتحصل المرشح "حسين آيت أحمد" إبن المنطقة إلا على 35.26%[22].

2. إن فئة الطلبة تعد من الفئات التي تعاني مشاكل عويصة في المجتمع أهمها: الخوف من مواجهة البطالة بعد التخرج، صعوبة الاندماج في المجتمع المهني العملي لعدم توافق البرامج المدروسة مع العرض المهني، كما أنها الفئة الأكثر إحساسا بمشاكل وفئات المجتمع، لأنها تعرف ماذا تعني الأمية، المحسوبية، البيروقراطية...إلخ، إن هذا الوضع كفيل بأن يخلق لديها رغبة جامحة في البحث عن حلول حقيقية لهذه المشاكل، ولذلك يعتبر من بين المبادئ التي تركز عليها أثناء تصويتها، أي أن أنماطهم الإنتخابية تتأثر بشكل أو بآخر بهذه الآفات.

وقد أظهرت الدراسة أن هناك فروق كبيرة بين أنماط الذكور وأنماط الإناث[23] وهذا يعود إلى العديد من الأسباب:

إن عامل الثقافة يستبعد، نظرا لمستوى وطبيعة العينة المبحوثة، فهذه الأخيرة تتمثل في طلبة جامعيين من تخصصي العلوم السياسية والعلوم القانونية والإدارية، فهي من دون شك ذات مستوى من الوعي السياسي، على اعتبار أن في كلا التخصصين تعتبر الثقافة السياسية الإنتخابية هي أحد محاور الدراسة، وبالتالي فإن الأسباب تتمثل في عوامل أخرى نذكر منها:

1. ضعف العمل السياسي للمرأة من الجانب المؤسساتي مقارنة بالرجال، وهذا لاعتباره أحد الأعمال التي ترتبط بالرجل[24]، وهذا ما خلصت إليه أيضا دراسة "عبد الماجد قويسي" للعملية الإنتخابية، إذ رأت معظم الإناث المبحوثات أن العمل العام والسياسي من اختصاص الرجل وتؤهله له قدراته.

2. العامل الإجتماعي في المنطقة التي ترى أن حرمة المرأة لا تمكنها من ممارسة العمل السياسي فالبيئة الإجتماعية القبائلية خاصة والجزائرية عامة (من عادات وتقاليد وقيم وأعراف) تعزز ابتعاد المرأة عن العمل السياسي.[25]

3. تخوف المرأة من العمل السياسي وضعف مشاركتها في الحملات الإنتخابية، الأمر الـذي يجعـل دوافع المرأة نحو المشاركة أضعف.
4. قلة ترشح المرأة للإنتخابات.
5. عدم وجود تسهيلات في إجراءات التسجيل في القوائم الإنتخابية بالنسبة للنساء، وبـالأخص فـي منطقة تيزي وزو، نظرا لصعوبة تضاريسها على الرجل ناهيك عن المرأة.
6. الإحساس الداخلي للمرأة بهامشية دورها السياسي وضعفها وعجزها عن التغيير.[26]

الخاتمة:

بعد التعرف على أهم النماذج المستعملة في تفسير الأنماط الانتخابية وتفحص دورها في تفسير الأنماط الانتخابية للطلبة الجزائريين يمكن أن نسجل بعض الملاحظات عليها نلخصها في ما يلي:

- تعدد و اختلاف منطلقاتها: فكل نموذج انطلق من منظور معين (البيئي، العقلاني، النفسي ،...).
- محدودية و جزئية تفسيرها لأن كل موذج يركز على عوامل و يهمل أخرى بحكم منظوره.
- خصوصية هذه النماذج التي كانت في الواقع تبحث عن تفسير للأنماط الانتخابية في أماكن معينة،و لذلك لا يمكن نقلها أو تعميمها بشكل مباشر.
- إن كل النماذج قد أغفلت العوامل التنظيمية القانونية المتعلقة بالبنية الانتخابية.

وعليه نقترح النموذج التالي علنا يمكن أن نصل إلى تفسير شامل للأنماط الانتخابية، وهو **نموذج نقدي تركيبي توفقي تكميلي**، يهدف إلى استدراك نقائص وثغرات النماذج السابقة، ويقيم علاقات ترابطيـة بينها حتى يمكن حصر جميع العوامل الفاعلة في تشكيل الأنماط الانتخابية في إطار توافقي يراعي كل الطروحات بشكل علمي ، مع إضافة العوامل التي لم تتطرق لها النماذج السابقة.

و يرى هذا النموذج أن النمط الانتخابي عبارة عن مجمل الأفعال و التصرفات السياسية الانتخابية التي تصدر عن الناخب، والتي تتحكم فيها العوامل التالية:

- العوامل المتعلقة بالوعي السياسي.
- العوامل التنظيمية القانونية المتعلقة بالبنية الانتخابية.
- الظروف الاجتماعية و الاقتصادية.

ويمكن أن نعطي تصورا كليا لتفسير الأنماط الإنتخابية، يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (03): نموذج تفسير الأنماط الإنتخابية: مدخل كلي

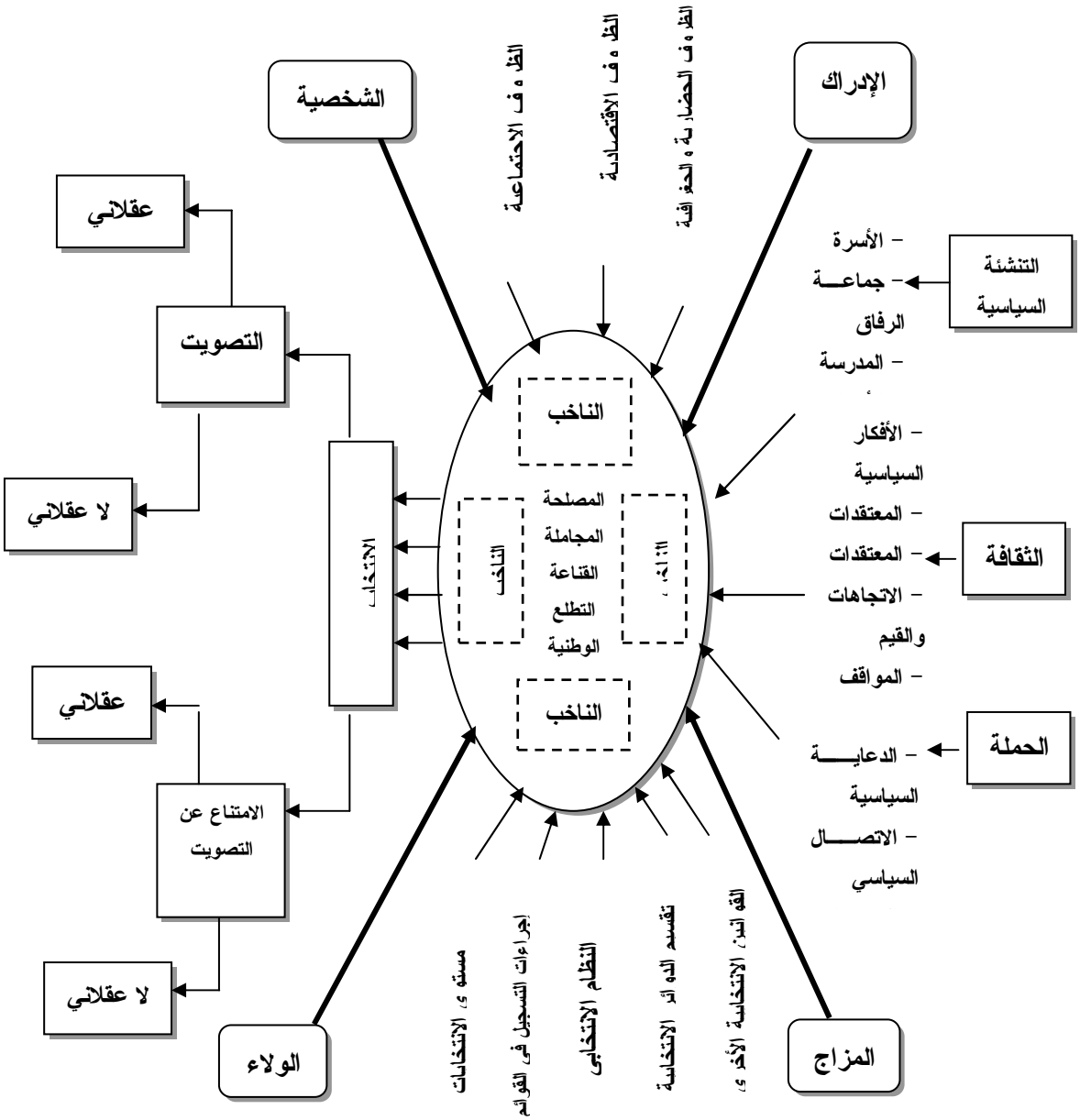

النموذج من إعداد الباحث

الهوامش:

([1])- رجاء وحيد دويدري: **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية.** دمشق: دار الفكر، 2000، ص 288.

([2])-منصور عبد الرحمان بن عسكر: «يتحدث عن علم السلوك الإنتخابي»، جريدة الرياض، السعودية، 2004/11/30. تم تصفح الموقع في : 2007/07/18

http://www.alriyadh.com/Contents/30-11-2004/Mainpage/LOCAL1_ 25493.php

([3])- عبد الوهاب الكيلاني وآخرون: **موسوعة السياسة**. ج1، ط3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995، ص ص 630-631.

([4])- Pascal Perrineau, et dominique Régnée): **Dictionnaire du vote**, Paris, PUF, 2001, pp 638-639.

([5])- Bernard Denni et Pierre Brenchon: **Les Méthodologies de L'analyse Eléctorale**. On: Daneil Gaxie: **Explication du Vote on Bilan des Etude Electorales en France**. 2Ed,Paris: Edition Presses de la Fondation des Science Politique, 1989, pp 51-52.

([6])-Pascal Perrineau, et dominique Régnée: **Op.Cit**, p 640.

([7])- عبد الغفار رشاد القصبي: **مناهج البحث في علم السياسة: التحليل السياسي، كيف تكتب بحثا أو رسالة**. ج1، ط1، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004، ص 223.

([*])- يقول "هروفتيز Horouvtiz" أن التاريخ هو الأساس الذي تفتقر إليه كل دراساتنا، ويجب ألا نفقد التذوق التاريخي للأحداث الراهنة التي تفرض نفسها علينا، كمتغير ملموس في الماضي، ويؤكد "ميلز Miellz" أهمية التاريخ وقيمته المركزية في تحليلاته النقدية للمجتمع الأمريكي الحديث، وهو المجتمع الذي أصبحت الثروة فيه هي القيمة الوحيدة التي تتركز عليها القوة والسلطة والتكنولوجيات تدفعه لن يكون خاليا من أي نسق فكري أو أيديولوجية تحدد توجهات أفراده، فتشعر أفراده بالاغتراب والعجز وهي مشكلات عجزت عن تفسيرها النظرية الإمبريقية، فالتاريخ وموقع الفرد والجماعة في سياقها التاريخي هو الذي يعالج هذا العجز في التفسير، الذي ارتبط بالنزعة الإمبريقية، لمزيد من التوضيح ينظر:

- عبد الغفار رشاد القصبي، ج1، **مرجع سبق ذكره**، ص 622.

([8])-Pascal Perrineau, et dominique Régnée: **Op.Cit**, p 639-640.

([9])- رأس العين أمينة، « السلوك الإنتخابي والاتصال: دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في الجزائر خلال الانتخابات الرئاسية أفريل 2004»، **رسالة ماجستير في الاتصال غير منشورة**. جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2003، ص 38.

([10])- Antoine Rogen: «Les Comportement Electoral dons les Pays D'Europe Central et Oriental A la Recherche d'un modèle explicatif», **Revue Critique Internationale**.N=° 11, France, Avril,2001, p 54.

([11]) - للمزيد من المعلومات حول المشاركة الانتخابية للنساء – الأطر والمحددات والفواعل – ينظر

- Lisa Young : : «Participation électorale des femmes», 19 mars 2002

http://canada.metropolis.net/events/Political%20Participation/papers%20and%20reports/young_electoral_f.doc.

Page Web consultée le 04/02/2007 . pp 01- 20 .

- Imane Hayef Ighilahriz: «Participation feminine au vote: les limites». **Revue Algérienne Des Sciences Juridiques Economiques et Politiques**, Volume: 41, N°=03, Alger, 2003,pp 42-45

([**])- تشير الدراسات إلى أن المواطنين الأكثر تعليما في فرنسا، يتميزون بمشاركة أكبر بالإدلاء بأصوات في الانتخابات، إلا أن عامل التعليم قد لا يعمل بنفس الشكل والتأثير في مجتمعات أخرى، فقد أظهرت الدراسات الإنتخابية في مصر، بان المحافظة الأعلى في نسبة الأمية هي الأكثر ومشاركة و تصويتا ينظر:

- رأس العين أمينة: **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

([12])-Pascal Perrineau, et dominique Régnée: **Op.Cit**, p: 641.

(***)–من رواد النموذج النفسي في تفسير السلوك الانتخـــابي كامبـــل Combell" و"كونفـــارس Converse" و"وارن Warren" و"دونالد Donald" ويرى "كامبل Cambell" أن الملاحظة الأمبريقية (الميدانية) توحي بوجـــود عجـــز جزئـــي فـــي الأنمـــوذج الإجتماعي، لمزيد من التوضيح ينظر:

- Antoine Rogen: «Les Comportement Electoral dons les Pays D'Europe Central et Oriental A la Recherche d'un modèle explicatif», **Revue Critique Internationale.** N=° 11, France, Avril, 2001**,** p 54.

23 December 2004,**:«** le Comportment Electoral Currently Studying Political Science» - Julia Delrieu . **http:// juliadelrieu.blogger.com**. Page Web consultée le 25/01/2007. pp: 01-03 .

: , 04/06/2004 «Le modèle psycho-politique du comportement de l'électeur»- delphine baillergeau **http://www.blog-art.com**. Page Web consultée le 25/01/2007. pp 01- 05 .

([13])- Pascal Perrineau, et dominique Régnée: **Op.Cit**, p 642.

Denis Lindon: **Marketing Politique et Social**. France: DALLOZ, 1979, p 129)- [14] (

([15])–رأس العين أمينة، **مرجع سبق ذكره،** ص 40

([16])-Pascal Perrineau, et dominique Régnée**: Op.Cit**, p 642.

(****)– يتم هذا الإنتخاب بناء على ما هو متواجد في المعرض الإنتخابي (السوق السياسي) من دون تحليل هذه المعطيات علـــى حد قول "Max Weber" و"Chumpeter".

([17])-Antoine Rogen, **Op Cit,** p 55.

([18])– راس العين أمينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 39.

([19])– للتوسع حول الناخب الاستراتيجي العقلاني ينظر:

–Daniel Boy et Elisobeth Dupoirier: L'électeur est –il Stratége?, dans: Daniel Boy et Nonna Mayer: **L'électeur Français en Questions**. Paris: Presses de la Fondation, 1990, pp 175-196.

- Daniel Boy et Jérome Jaffre et Anne Muxel, **L'élection ases Raisons Prisses de Sciences.** France, 1994, pp285-323.

([20])– راس العين أمينة، **المرجع نفسه**، ص 42.

([21])– **المرجع نفسه**، ص ص 42–43.

–([22])Denis Lindon: **Op.Cit**, p 125

(*****)– تعود جذور هذه الأزمة في المجتمع القبائلي إلى العهد الإستعماري، الذي سعى جاهدا إلى تقسيم الجزائريين إلى هويتين قبائلية وعربية، ووضع حواجز بين المجموعتين لمصلحته ولفائدة الثقافة الفرنسية، للمزيد من المعلومات ينظر:

– سالم لبيض: « من أجل مقاربة سوسيولوجية لظاهرة القبيلة في المغرب العربـــي»، **مجلـــة المســـتقبل العربـــي**. الســـنة: 23 العدد:261، بيروت، 2000، ص ص: 63، 66.

كما إستطاعت النزعة الإستطانية لدى السياسة الإستعمارية في الجزائر أن تحدث انقساما بين أفراد المجتمع البدوي الذي إعتبرتـــه خصمها الأول. للمزيد من المعلومات ينظر:– محمد نجيب بوطالب: **سوسيولوجيا القبيلة في المغـــرب العربـــي.** ط1، بيـــروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص ص 100–102.

(******)–لأن الشارع مساحة تنفس وتنفيس، ومجال أرحب للعنف الخطابي في الشعارات المرددة والمحمولة، وهو قـــوة شـــعبية تعبيرية تغييرية، ولعل قوته في سلميته التي تقلق السلطة، إن فضاء المدينة كمجال للصراع والتنافس على السلطة أصبح فيما بعد مجالا لإستخدام الرمز كقوة في المعارضة والتغيير، سواء الرمز التاريخي (الثورة والشهداء)، أو الديني، أو اللغوي – الثقافي، وقد أدى عجز المجالس المنتخبة بالمواطن إلى تبني هذا الخيار كإستراتيجية للتعبير والتغيير والمطالبة بحقوقه، للمزيد من المعلومـــات ينظر:

– بومدين بوزيد: «حدود قوة الشارع في التغيير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي محاولـــة فـــي فهـــم تعثـــر التجربـــة الديمقراطية في الجزائر»، **المجلة العربية للعلوم السياسية**. العدد:11، بيروت، صيف 2006، ص ص 51– 67.

([23])– المرصد الوطني لحقوق الإنسان**: الملاحظة الانتخابية تقرير الانتخابات الرئاسية لـــ15 أفريل 1999**. الجزائـــر، جـــوان 1999، ص 85.

([24])–في دراسة لـــ: أمين مهنا تحت عنوان الإتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين دراسة ميدانية، إستنتج وجود تفـــاوت بـــين إهتمامات الذكور و الإناث في ممارسة العمل السياسي والمشاركة السياسية .للمزيد من المعلومات ينظر:

– أمين مهنا المشاقبة: « الإتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين دراسة ميدانية»، **مجلة أبحاث اليرموك"سلسلة العلوم الإنسانية والإجتماعية"**، المجلد:09، العدد:01، الأردن، 1993، ص ص 87– 108.

([1])– وهذا ما خلصت إليه أيضا دراسة "عبد الماجد قويسي" للعملية الإنتخابية، إذ رأت معظم الإناث المبحوثات أن العمل العام والسياسي من اختصاص الرجل وتؤهله له قدراته.

([25])– وهذا لا يتوقف على البيئة الجزائرية فقط – وللأسف – فالبيئة العربية كلها تخضع المرأة فيها لتقاليد البيئة الإجتماعية، وهذا يبعدها عن دورها السياسي، بينما تولت مثيلتها في الدول الغربية المناصب السياسية العليا، للتوسع في هذا المجال ينظر:

– محمد الغزالي: **قضايا المرأة.** ط1، الجزائر: دار الهناء للطبعة والنشر والتوزيع، 2001، ص 32–40.

([26])– إن هذه النتائج تتفق مع ما توصلت إليه دراسة "موسى شتوي وأمل غاستا" في 1993، حول المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، ودراسة "رسل جيه دالتون" التي وجدت أن الجنس يعتبر محددا اجتماعيا مهما، فالرجال أكثر نشاطا في السياسة من النساء في جميع الديمقراطيات.